



Distr.
G HUMAN
A/31/74
31 March 1976
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة العادية والثلاثون
البند ١٢ من القائمة المؤقتة *

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رسالة مؤرخة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٦ ، موجهة إلى
الأمين العام من ممثل شيلي الدائم لدى الأمم المتحدة

أصدرت الجمعية الوطنية لجمهورية بلناريبا اعلانا (A/31/64 ، المرفق) أعربت فيه ،
بصياغة مهينة ، عن " سخطها " ازاء البرلمان في شيلي من حقوق الانسان والحريات الأساسية ،
وهتت الرأي العام الدولي على الاحتجاج والمطالبة بالافراج فورا عن جميع السجناء السياسيين .
ان بعثة شيلي لدى الأمم المتحدة ترفض بقوة الاتهامات الواردة في تلك الوثيقة . وانها
تتفعل ذلك مستندة الى السلطة التي تنولها اياها سياسة الحوار والتعاون المبرهنه التي
تنتهجها حكومة شيلي في موقف لم يسبق له مثيل في التاريخ .

ومن جهة أخرى ، تعتبر بعثة شيلي انه ليس مما يبسر التقدم في ميدان حقوق الانسان
أن يلجأ البعض الى الشتائم وأن يستندوا فيها كسلاح من أسلحة الدعاية السياسية ؛ بل ، عكسي ،
على العكس تؤمن بأن اعلاء شأن الكرامة البشرية يقتضي التماس السبيل المؤدى الى التمتع الفعلي
بالحقوق والحريات الأساسية في عالم تكون الحدود فيه مفتوحة .

وتد برهنت حكومة شيلي بما لا يدع مجالاً للشك انها اختارت هذا السبيل . فقد قدمت
تصاريح للخروج من البلد لعدد كبير من المواطنين والمقيمين الأجانب ، على الرغم من أن الكثيرين
منهم حملوا السلاح لكي يقيموا في البلد ذاتتورية مستبدة . وأطلقت سراح آلاف من الأشخاص
كانوا محتجزين احتياطيا بموجب السلطات القانونية السارية . وخففت عقوبات السجن صدرت عن
محاكم مستندة الى عقوبة النفي . وأولت دعواتها الدائمة لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين
الى أن تم حل المشاكل المحلقة بأقطرها . وسحبت بالدخول الى أراضيها ، مع حرية التمسك
المطلقة ، لجميع المنظمات التي تقدمت بطلبات بعيادها ، ومن أبرزها الصليب الأحمر الدولي

* A/31/50

*

الذى اضطلع ولا يزال يضطلع بأعمال تستحق كل الثناء . وتعاونت على الدوام مع الأمم المتحدة دون أية شروط غير تلك التي يؤولها الميثاق لجميع الدول الأعضاء من مطالبة باحترام سيادة القومية ومعاملة على قدم من المساواة القانونية .

هذا فضلا عن أن حكومة شيلي أعربت عن تصميمها على الكفاح من أجل أن ينشأ ، في ميدان حقوق الانسان ، نظام محلي في تطبيقه ، وهاهي في نطاقه ، والزامي وآلي وفير تمييزي في اجراءاته ، لكي يتسنى للأمم المتحدة القيام بعمل مشرف في مجال هذه الحقوق والحريات الأساسية . وهي تأمل من جميع البلدان التي أعربت بصورة أو بأخرى عن انشغالها أو قلقها في هذا الشأن أن تنضم إلى هذه المبادرة الطموحة .

وازاء جميع هذه الدلائل ، لا يعدو الاعلان البلغاري أن يكون مجرد تمبير عن محاولة جديدة وفير مجددة ترمي بتثبيت الى اعضاء منظمة سياسية على موضوع يدرك المجتمع الدولي انه يستخدم لخدمة أغراض مجموعة من البلدان ، وأعرب عن تصميمه على أن يعود به نهائيا الى ميدان القانونية بأقصى درجات موضوعيتها .

يشرفني أن أرحب وسعادتكم الأمر بتصميم هذه المذكرة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في دورتها العادية والثلاثين ، تتصل بالبند المعنون " تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي " . كما أنني سأذون معتنًا لأم اذا ما عمت المذكرة في الدورة الستين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في معرض دراسة تقرير لجنة حقوق الانسان عن دورتها الثانية والثلاثين .

(توقيع) اسماعيل دويرتا دياز
نائب أمير اللسوا ،
السفير والممثل الدائم
